

Distr.: General  
19 May 2021  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات  
الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي  
الدورة الحادية عشرة  
نيويورك، 23 و 24 و 27 آب/أغسطس 2021  
البند 12 من جدول الأعمال المؤقت\*  
الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك  
المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

### الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

#### مذكرة من الأمانة العامة

يشرف الأمانة العامة أن تسترعي انتباه لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالأطر السياسية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، والذي سيكون متاحاً عبر الصفحة الشبكية ذات الصلة للجنة الخبراء باللغة التي قُدم بها فقط (<http://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/11th-Session/>). وللجنة مدعوة إلى أخذ العلم بالتقرير وإبداء رأيها في التّقدم الذي أحرزه الفريق العامل في سياق جهوده المبذولة لمعالجة المسائل القانونية والسياساتية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية.

#### موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء في دورتها العاشرة، المعقودة في 26 و 27 آب/أغسطس و 4 أيلول/سبتمبر 2020، القرار 110/10، الذي أشارت فيه إلى أنه جرى التأكيد في استنتاجات الكتاب الأبيض على أن لا حلول عامة أو حل واحد يناسب الجميع من شأنها تسوية الأنواع العديدة من المسائل القانونية والسياساتية. وفي هذا الصدد، أيدت انتقال الفريق العامل من الحالات الافتراضية إلى الحالات الواقعية، ومعالجة المشاكل في العالم الحقيقي، ووضع حلول عملية تستفيد من الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية

\* E/C.20/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

110621 100621 21-06631 (A)



المكانية ودليل تنفيذه، مع الإقرار في الوقت نفسه بالظروف الوطنية السائدة في الدول الأعضاء. وشجعت اللجنة على النظر في مسائل قانونية إضافية، بينها السلطة والوصاية، والبيانات المرجعية، وتسخير البيانات الجغرافية المكانية للصالح العام، والاستخدام الأخلاقي للبيانات الجغرافية المكانية، واتفاقات الترخيص الموحدة المطبقة في إطار التعاريف المختلفة للمسؤولية القانونية والأطر القانونية في الدول الأعضاء. وشجعت أيضا الفريق العامل على العمل مع الدول الأعضاء المرشحة في تنفيذ المسار الاستراتيجي 2: المسائل السياسية والقانونية للإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، والنظر في آليات مناسبة لتعزيز تقاسم البيانات وتبادلها، وتحسين توفر المعلومات الجغرافية المكانية وإمكانية الحصول عليها وقابلية استخدامها، بما في ذلك في جميع الدول الأعضاء. وأيدت اللجنة تغيير اسم الفريق العامل إلى الفريق العامل المعني بالسياسات والأطر القانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، مؤكدة بذلك تشديدها على دعم تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد القطري بوصفه وسيلة لمعالجة المسائل السياسية والقانونية المعقدة في العالم الحقيقي.

ويقدم الفريق العامل في التقرير معلومات عما أحرز من تقدم واضطُح به من أنشطة، بما في ذلك استعراض خطة عمله للفترة 2020-2021 وجهوده لمعالجة المسائل السياسية والقانونية المعقدة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ولدعم تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية. ويناقش الفريق العامل أيضا نظره الأولي في القضايا السياسية والقانونية الواقعية والمعقدة المحددة في خطة عمله المحدثة، بما في ذلك القضايا المتصلة بالسلطة والوصاية، والبيانات المرجعية وتسخير البيانات الجغرافية المكانية للصالح العام. وإضافة إلى ذلك، يشير في تقريره إلى أنه وضع خطة اتصال تسلط الضوء على الأنشطة المصممة لتشجيع الحوار والتعاطي بين اللجنة ومزاولي المهنة القانونية.

ويقدم الفريق العامل أيضا معلومات عن التقدم الذي أحرزه في النظر في السياسات المناسبة وفي وضعها وفي الموارد القانونية بغية تشجيع تقاسم البيانات وتبادلها وتحسين توفر المعلومات الجغرافية المكانية وإمكانية الوصول إليها واستخدامها. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير نتائج اجتماعات الخبراء والاجتماعات التشاورية الافتراضية بشأن السياسات والأطر القانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية التي عقدها الفريق العامل ومركز القوانين والسياسات المكانية والأمانة العامة. وناقش المشاركون في الاجتماع إعداد وتطوير هذه الموارد التي يمكن تكييفها وجعلها متناسب مع كل من الظروف الوطنية، من أجل تنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية.